الأمم المتحدة

E/AC.51/2001/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 June 2001
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الحادية والأربعون
١١ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ٤ (أ)
المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق من رئيس الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

يسرني أن أبلغكم أن الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اجتمع في يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ للنظر في النص ذي الصلة (A/56/6 (الباب ١١ ألف)) والتعليق عليه.

وفي ختام مداولات الفريق، اعتمد بتوافق الآراء الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/L.100، التي أرفقها برسالتي لنظر لجنة البرنامج والتنسيق (انظر المرفق الأول). وبالإضافة إلى ذلك، أرفق أيضا البيان الاستهلالي الذي أدلى به نائب أمين عام الأونكتاد (انظر المرفق الثاني).

وأود مرة أخرى أن أتمنى لكم كل نجاح في جهودكم وأؤكد لكم الدعم المتواصل من جانب أعضاء الفريق العامل.

(توقيع) موسي ديليني آريغا
رئيس الفريق العامل المعني بالخطة
المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

150601 150601 01-41031 (A)
0141031

المرفق الأول

استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣*

الاستنتاجات المتفق عليها(أ)

إن الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

وقد نظر في الباب ١١ ألف ''التجارة والتنمية'' من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/6، الباب ١١ ألف)،

١ - **يوافق** على المضمون البرنامجي للباب ١١ ألف، الذي أخذ في الاعتبار كثيرا من التعليقات التي أبداها الفريق العامل في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أثناء عملية إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

٢ - **يشير** إلى ما أكدته أمانة الأونكتاد من أن مؤشرات الإنجاز الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بما في ذلك التي تشير إلى إعداد الوثائق وتقييم مشاريع التعاون التقني في الوقت المناسب، ستؤخذ في الاعتبار التام في استعراض منتصف المدة المقرر إجراؤه في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢؛

٣ - **يعرب** عن التقدير للمعلومات التي قدمتها الأمانة إلى أعضاء الفريق العامل، وبخاصة الورقات المقدمة بشأن إدراج تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في الأنشطة الرئيسية (A/CONF.191/11)؛

٤ - **يشدد** على أهمية الدور الذي يقوم به الأونكتاد، في إطار ولايته، لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، **ويرحب** بما أكدته الأمانة من أنها ستشرع فورا في التنفيذ التام لبرنامج العمل، حسب مقتضى الحال، ومن أن مكتب المنسق الخاص سيستفيد في هذا الصدد استفادة تامة بالأعمال الفنية التي تقوم بها حاليا مختلف شُعب الأونكتاد فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، في المساهمة في الإدماج التدريجي والمفيد لتلك البلدان في الاقتصاد العالمي وإشراكها في النظام التجاري الدولي؛

٥ - **يوصي** بإدراج النص التالي في نهاية الفقرة ١١ ألف-٢ من ''الاستعراض العام'': ''وتمشيا مع الفقرة ١١٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد

* نشرت في الأصل بوصفها الوثيقة TD/B/WP/L.100.

(أ) بالصيغة التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في الجلسة العامة الأخيرة من دورته السابعة والثلاثين المستأنفة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢٠٠١-٢٠١٠، من المتوقع أن يدرج مجلس التجارة والتنمية تنفيذ برنامج العمل في الأنشطة الرئيسية لبرنامج عمل الأونكتاد وكذلك في العملية الحكومية الدولية التي يضطلع بها الأونكتاد''؛

٦ - **يعلّق أهمية** على تقديم مساعدة لأقل البلدان نموا في مجالي التجارة والاستثمار، وبخاصة في بناء قدرة المفاوضات التجارية لديها، **ويطلب** أن يؤخذ هذا الجانب في الاعتبار التام في سياق تنفيذ البرنامج الفرعي ٩-٣؛

٧ - **يقرر** أن يستعرض في دورة ثامنة وثلاثين مستأنفة، تعقد في أقرب وقت ممكن، الآثار المترتبة على المقررات المتخذة من جانب الجمعية العامة بناء على التوصيات التي سيقدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن آلية كفؤة وبارزة لمتابعة تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في الجوانب التنسيقية على نطاق المنظومة الواردة في البرنامج الفرعي ٩-٥، وذلك وفقا للفقرة ١١٦ من برنامج العمل؛

٨ - **يحيط علما** بالبيان الذي أدلى به نائب أمين عام الأونكتاد وأكد فيه من جديد التزام الأمانة بالأداء الفعال لوحدة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مكتب المنسق الخاص لشؤون أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، **ويكرر** تأكيد أهمية الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال؛

٩ - **يدعو** أمين عام الأونكتاد إلى تحري المزيد من إمكانيات التمويل الثابت الذي يمكن التنبؤ به لاشتراك خبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، وتقديم مقترحات إلى الدورة القادمة لفريق العمل؛

١٠ - **يلاحظ** معدل الشواغر في الأونكتاد، وبخاصة على مستوى الوظائف العليا، **ويوصي** بالإسراع بعملية ملء هذه الشواغر، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحسين التمثيل الجغرافي والجنساني؛

١١ - **يشير** إلى ما سبق أن طلبه من قيام الأمانة بتعزيز نهجها المنسق في تقديم تقارير الأونكتاد الرئيسية؛

١٢ - **يكرر** تأكيد الأهمية التي يعلقها على التنسيق الأفقي داخل أمانة الأونكتاد، فضلا عن تعزيز التعاون بين الشُعب، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات،

ويرحب بالمعلومات التي قدمتها الأمانة عن الخطوات المتخذة للوفاء بهذين الهدفين، **ويشجع** الأمانة على مواصلة هذه الجهود التنسيقية؛

١٣ - **يلاحظ** المعلومات التفصيلية التي قدمتها الأمانة بصدد شعبة شؤون الإدارة المقترحة.

المرفق الثاني

الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة السابعة والثلاثون (الجزء الثاني ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

بيان أدلى به كارلوس فورتين، نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

قرر الفريق العامل في اجتماعه الأخير المعقود في كانون الثاني/يناير أن ينعقد من جديد لاستعراض الباب المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من الميزانية البرنامجية المقترحة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة لفترة السنتين القادمة. وأود باسم الأمين العام للأونكتاد وباسم زملائي وباسمي شخصيا أن أرحب بكم جميعا إلى هذه الدورة المستأنفة. وتجدون أمامكم الكراسة ذات الصلة (A/56/6، الباب ١١ ألف) وهي مطابقة للكراسة التي قُدمت إلى هيئتي الاستعراض التابعتين للجمعية العامة: اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة البرنامج والتنسيق. وفي ختام هذه الدورة، سيحيل الرئيس نتائج هذه الدورة مباشرة إلى هيئتي الاستعراض كيما تؤخذ الآراء التي أعرب عنها الفريق العامل في الحسبان في المداولات ذات الصلة التي ستجري في نيويورك.

وفي كانون الثاني/يناير، كان معروضا أمام الفريق العامل مسودة تتضمن برنامج العمل لفترة السنتين القادمة. وكما أوضحت في ذلك الحين، سيقوم الأمين العام للأونكتاد فور انتهاء عملية التشاور مع الدول الأعضاء في إطار الفريق العامل، بإحالة النتائج إلى مقر الأمم المتحدة كيما يضعها الأمين العام للأمم المتحدة في حسبانه لدى وضع اللمسات النهائية على بيان الميزانية الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة. وقد أُنجز هذا العمل حسبما أُبلغت الوفود في الاجتماعات غير الرسمية، وعلى وجه الخصوص في الإحاطات التي قُدمت يوم الأربعاء الماضي.

أما الوثيقة المعروضة أمامكم فتتضمن بعض التغييرات المدخلة على النص الذي اعتمده الفريق العامل في كانون الثاني/يناير الماضي. وتعكس هذه التغييرات الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق في التقديم في سائر أقسام الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة الجزء المتعلق بالإطار المنطقي الذي يغطي الأهداف والمؤشرات. وأود أن أسترعي الانتباه إلى تغييرين مختلفين عن النص الذي اعتمده الفريق العامل في كانون الثاني/يناير الماضي. ويشير هذان التغييران إلى حسن توقيت الوثائق وإلى المؤشرات في مشاريع التعاون التقني. وبالرغم من عدم وجود إشارة إلى هذين التغييرين في النص الحالي، فقد تم إدراج كليهما في الخطة المتوسطة الأجل وسوف يستخدمان، عملا بالمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في

العام الماضي، في استعراض منتصف المدة الذي سيقوم به المجلس في النصف الأول من العام المقبل. وتتضمن الكراسة أيضا معلومات عن الموارد لم تكن متوفرة عندما اجتمع الفريق العامل في كانون الثاني/يناير الماضي.

وحيث أن الجزء المتعلق بالبرنامج قد غُطّي تغطية مكثفة في الجزء الأول من هذه الدورة المعقود في كانون الثاني/يناير الماضي، فإن الفريق العامل تمشيا مع الممارسة المتبعة، يركز عادة في هذه الدورة المستأنفة على الجوانب المتعلقة بالموارد. وفيما يتعلق بفترة السنتين المقبلة، تشمل تقديرات الأمين العام للأمم المتحدة نموا حقيقيا بسيطا يبلغ ٠,٣ في المائة في ميزانية الأونكتاد. وتُظهر الميزانية المقترحة للأمم المتحدة ككل تخفيضا بنسبة ٠,٥ في المائة في الموارد الحقيقية قبل إعادة حساب فرق التكاليف وتتيح في الوقت نفسه إمكانية إجراء زيادات حقيقية في المجالات ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٥٥/٢٣٣، ومن بينها تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

ويتفق توزيع الموارد الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في ميزانيته من أجل الأونكتاد مع الأولويات البرنامجية التي قررها مؤتمر الأونكتاد العاشر. وعلى وجه التحديد، هناك أولا تحوّل في الموارد إلى البرنامج الفرعي ٢ (المتعلق بالاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا) والبرنامج الفرعي ٣ (المتعلق بالتجارة الدولية)؛ وثانيا، هناك تعزيز إضافي لمكتب المنسق الخاص لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ويسمح الاقتراح أيضا بإحداث وظيفتين لبرنامج العمل المتعلق بأفريقيا في إطار البرنامج الفرعي ١ وبإعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لكل من البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣ بمعدل وظيفة لكل منهما.

وأود أيضا أن أعلّق على الاقتراح القاضي بإنشاء شعبة لشؤون الإدارة. فقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في قرارها المتعلق بالتجارة والتنمية الذي اتخذته في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، باتخاذ التدابير الضرورية لتقوية الإدارة والنهوض بقدرة الأونكتاد على إيصال البرامج من أجل تمكينه من تنفيذ نتائج مؤتمر الأونكتاد العاشر بشكل فعال وكامل. وقد سبق لنا أن أبلغنا الفريق العامل بالخطوات التي اتخذناها صوب تحقيق ذلك الهدف، بما فيها التطبيق الفعال لمختلف أدوات الإدارة المستخدمة حاليا في الأمانة. وبالإضافة إلى تلك الترتيبات، فإن إنشاء كيان وحيد مسؤول عن التخطيط والتنسيق والتوجيه الإجمالي لدعم البرامج سيُحسن إلى حد كبير الترتيبات الرفيعة المستوى المتعلقة بالإدارة. وسيتيح هذا بصفة خاصة إمكانية إقامة توازن أفضل في عمل نائب الأمين العام ومكتبه بين إدارة دعم البرامج، بما في ذلك تقديم خدمات

المؤتمرات والميزانية والشؤون المالية وإدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والتعاون التقني والخدمات العامة من ناحية، والتنسيق والإشراف البرنامجيين الموضوعيين الشاملين لإيصال البرامج، من ناحية أخرى. ويتسم هذا بأهمية خاصة بالنظر إلى أن خطة عمل بانكوك التي تشدد على العمل الشامل لعدة قطاعات ولعدة شُعب، تتطلب زيادة ترتيبات التنسيق الموضوعي الرامية إلى تحسين التداؤب في عمل الشُعب. ويشتمل الاقتراح على وزع وظيفة مدير من الرتبة مد-١ الموجودة ليتولى الإشراف على العمليات اليومية للإدارة.

وفي الفقرة ٦ من الاستنتاجات المتفق عليها التي أصدرها الفريق العامل في كانون الثاني/يناير الماضي قرر أيضا أن يراعي في هذه الدورة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في الشهر الماضي. ولهذا سوف أتطرق بإيجاز لمسألة متابعة ذلك المؤتمر وآثاره على برنامج عمل الأونكتاد.

يعالج برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر قضايا المتابعة على ثلاثة مستويات. أولا، أن عددا من الفقرات يعكس آراء الدول الأعضاء بشأن الالتزامات المتكافلة التي تعهدت بها أقل البلدان نموا من ناحية، والتزامات شركائها في التنمية من ناحية أخرى. ثانيا، أن الفقرة ١١٣ تخاطب المنظمات الدولية على وجه التحديد وتؤكد الحاجة إلى إدماج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا في الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة. ثالثا، أن الفقرتين الأخيرتين من برنامج العمل تعالجان المتابعة المؤسسية وتطلبان إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم اقتراحات بشأنهما إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين المقبلة.

ويستند برنامج العمل الحالي للأونكتاد على مفهوم إدماج الأنشطة المواتية لأقل البلدان نموا في عمل جميع البرامج الفرعية. ومن الجدير بالذكر أنه عقب مؤتمر الأونكتاد التاسع المعقود في عام ١٩٩٦، أعيد تحديد العمل المتعلق بأقل البلدان نموا على وجه الدقة من ناحية إدماجه في عمل جميع البرامج الفرعية القطاعية وذلك بتضمين البرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وظيفة تنسيقية يتعين تنفيذها من قبل مكتب صغير تابع للمنسق الخاص. وقد انعكست مسألة الإدماج في الأنشطة الرئيسية هذه في باب الأونكتاد في كل من الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وأُبلغت الدول الأعضاء بسبل تنفيذ هذا النهج بعدة طرق من بينها الورقة المتعلقة بتنفيذ البرامج التي وزعت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عشية انعقاد مؤتمر الأونكتاد العاشر. كما تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة الواردة في الكراسة المعروضة أمامكم مسألة الإدماج في الأنشطة الرئيسية هذه وتُبين كذلك الصلات الموضوعية بين

البرامج الفرعية من ١ إلى ٤ من ناحية، والبرنامج الفرعي ٥ من ناحية أخرى، ومع سير المدخلات في الاتجاهين. وهكذا، فإن البرامج الفرعية من ١ إلى ٤، إضافة إلى احتوائها للعمل القطاعي المتعلق بأقل البلدان نموا ووقوعه في إطار ولاياتها المحددة، توفر أيضا مدخلات لعمل البرنامج الفرعي ٥ – ومن ذلك على سبيل المثال ما يتعلق بالتقرير السنوي عن أقل البلدان نموا – بينما يوفر البرنامج الفرعي ٥ بدوره مدخلات لمجلس التجارة والتنمية ولجانه الفرعية.

وحسبما أكد الأمين العام للأونكتاد لمجلس التجارة والتنمية المعقود قبل المؤتمر، يجب أن يبدأ تنفيذ برنامج العمل في إطار ولاية الأونكتاد، مباشرة بعد مؤتمر بروكسل. وقد بدأت الأمانة بالفعل في إطار ولاية الأونكتاد بتخطيط وتنفيذ الأنشطة التي نشأت بصفة خاصة عن المؤتمر والتي يتعين الاضطلاع بها في المستقبل القريب. ودعوني أشير إلى بعضها على سبيل توضيح نوع الأثر المترتب على نتائج المؤتمر في عمل الأمانة:

- في ميدان التجارة، سترفع أمانة الأونكتاد مستوى المساعدة التي تقدمها إلى أقل البلدان نموا في أعمالها التحضيرية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وستقدم على وجه التحديد الدعم للاجتماع المقبل لوزراء التجارة في أقل البلدان نموا المقرر عقده في تموز/يوليه في جمهورية تترانيا المتحدة للتحضير للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في الدوحة؛ وعلاوة على ذلك، سيتضمن التقرير السنوي المقبل عن أقل البلدان نموا تحليلا لجميع جوانب اتكال أقل البلدان نموا على التجارة الدولية بالسلع الأساسية.

- في ميدان الاستثمار، تضطلع الأمانة بأنشطة منها البرنامج المكثف الأول للمتفاوضين على اتفاقات الاستثمارات الدولية، ولا سيما في أقل البلدان نموا الناطقة باللغة الفرنسية؛ وبدء المجلس الاستشاري للاستثمارات بعمله الرامي إلى تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا؛ ومبادرة الاستثمارات المشتركة بين الوكالات من أجل أقل البلدان نموا؛ وإصدار أدلة الاستثمارات وإجراء استعراض لسياسة الاستثمارات في خمسة بلدان من أقل البلدان نموا.

تشير الفقرة ١٠٣ من الكراسة المعروضة أمامكم إلى أن المعلومات المتعلقة بأداء الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية ستقدم عن طريق الفريق العامل وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٩. ووفاء لذلك الالتزام، أود بناء عليه أن أسجل ما قامت به الوحدة من عمل بشأن البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) عقب اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٥٤/٢٤٩ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كثّف الأونكتاد أنشطته المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية. ووفر الأونكتاد الدعم الفني والتنظيمي للاجتماعين الأول والثاني للتفاوض على مشروع الاتفاق الإطاري لحركة المرور العابر بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي، المعقودين في أيار/مايو ٢٠٠٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠١، على التوالي. وسيُعقد اجتماع ثالث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأعربت الحكومات المعنية في مناسبات عديدة عن تقديرها للدعم المقدم من الأونكتاد. ففي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأونكتاد، أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أيار/مايو ٢٠٠١) بصورة خاصة إلى المفاوضات المنوه عنها أعلاه ووصفها بأنها ''واحدة من أنجح المشاريع'' التي يمولها البرنامج الإنمائي.

(ب) أعد الأونكتاد تقريرا بعنوان ''بيئة النقل العابر في الدول غير الساحلية الواقعة في آسيا الوسطى ودول العبور المجاورة لها'' للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ولاحظت الجمعية مع التقدير مساهمة الأونكتاد وطلبت إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إليها تقريرا آخر في عام ٢٠٠٢. وبلغت الأعمال التحضيرية للاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين المنتمين إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية ولممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، مرحلة متقدمة. وسيُقدم تقرير عن هذا الاجتماع إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة عن طريق مجلس التجارة والتنمية.

(ج) وبناء على طلب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نظّم الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر الماضي عقد اجتماع في فيانتين للفريق الاستشاري شارك فيه ذلك البلد وبلدان العبور المجاورة له كما شارك فيه ممثلون عن البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية. واعتمد الاجتماع خطة عمل لتحسين شبكات النقل في ذلك البلد. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللأونكتاد لرعايتهما لاجتماع الفريق الاستشاري.

(د) وقدم الأونكتاد المساعدة إلى زامبيا وإلى جمهورية تنزانيا المتحدة في جهودهما الرامية إلى إنشاء شبكة معلومات خاصة بحركة المرور البري التي تعتبر عنصرا هاما من عناصر برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الرامي إلى تحسين شبكات النقل/والعبور في الجنوب الأفريقي.

وخلال فترة السنتين الحالية، كثّف مكتب المنسق الخاص أيضا دعمه لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف زيادة حظوظ تلك

الدول في العثور على فرص اقتصادية جديدة في الاقتصاد العالمي وتجنب زيادة تهميشها عنه. وتم الاضطلاع بأنشطة في المجالات التالية:

- تحليل مواطن الضعف الاقتصادي (من خلال إعداد ملفات وصفية لمواطن الضعف في أربع دول جزرية صغيرة نامية من أقل البلدان نموا كانت على وشك الانعتاق من مركز أقل البلدان نموا وهي: الرأس الأخضر وساموا وفانواتو وملديف)؛

- الشروع بأنشطة تهدف إلى تقليل أوجه العجز الاقتصادي التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق مشاريع الكفاءة التجارية، وتنسيق تلك الأنشطة وتحسين التخصص الاقتصادي لتلك الدول (عن طريق إسداء مشورة متعلقة بسياسات الفرص التجارية والاستثمارات والبحوث والمساعدة التقنية المتعلقين بالقطاعات الاقتصادية التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لها)؛ وزيادة الفرص التجارية التي يوفرها الإطار التجاري المتعدد الأطراف (وفقا للفقرة ١٣٣ من خطة عمل مؤتمر الأونكتاد العاشر، وقد قدم الأونكتاد المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعمال التحضيرية التي تقوم بها من أجل المفاوضات المتعلقة بالزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية)؛

- تقديم مساعدة خاصة إلى عشر دول جزرية صغيرة نامية من أقل البلدان نموا هي (توفالو وجزر سليمان وجزر القمر والرأس الأخضر وساموا وسان تومي وبرينسيبي وفانواتو وكريباتي وملديف وهايتي) في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛

- وتم إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياحة في أقل البلدان نموا (المعقود في جزر كناري، اسبانيا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١) الذي نظمه الأونكتاد بالاشتراك مع المنظمة العالمية للسياحة بوصفه واحدا من الأحداث التي سبقت انعقاد المؤتمر؛

- تنسيق مختلف أنشطة التعاون التقني في منطقة البحر الكاريبي (سانت لوسيا وهايتي) والمحيط الهادئ (أمانة منتدى المحيط الهادئ والبلدان الخمسة الأقل نموا الواقعة في المنطقة) والتقديم الموضوعي تلك الأنشطة.

وتلقى الأونكتاد عبارات تقدير عديدة من المستفيدين من تلك الأنشطة ومنهم على وجه الخصوص أقل البلدان نموا في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، واللجنة المعنية بسياسات التنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى استعراض قائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠.

وقد ذكرت في بياني آنفا أن برنامج العمل الصادر عن بروكسل يشير إلى موضوع المتابعة على مستويات ثلاثة ويعكس العمل الذي قامت به أقل البلدان نموا، والعمل الذي قام به شركاؤها في التنمية والمنظمات الدولية، بما فيها هيئاتها الحكومية الدولية، والمتابعة المؤسسية. وهذه النقطة الأخيرة سوف تُعالج في إطار التقرير الذي طُلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديمه عملا بالفقرة الأخيرة من برنامج عمل بروكسل. ويُجري الأمين العام للأونكتاد مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وأختتم بياني بالإشارة إلى موضوعين يهمان الوفود الحاضرة هنا. أولا، ينبغي أن أؤكد أن الميزانية المقترحة لا تتضمن اعتمادا لتمويل اشتراك خبراء من البلدان النامية في اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد. ثانيا، أُدرج اعتماد بسيط في إطار الباب ٢١ البرنامج العادي للتعاون التقني من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة من أجل عقد حلقات عمل تدريبية على المسائل الاقتصادية الدولية. وهذا الاعتماد سوف يمكِّن الأمانة من الشروع بتنظيم دورات تدريبية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في إطار تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل مؤتمر الأونكتاد العاشر. غير أن طبيعة ومكان هذه الدورات يتوقفان بطبيعة الحال على المشورة التي يسديها المجلس الاستشاري في ضوء الدورة الأولى التي يسعدني أن أؤكد بأنها ستعقد في وقت لاحق من هذا الشهر ثم تنعقد فيما بعد في جنيف وتورين، إيطاليا.